المبحث الثالث
العلاقات المصرية – السوفيتية ٢٣ تشرين الأول -٢٣ كانون الأول ١٩٧٣

– الدور السوفيتي في الجهود الدولية لتنفيذ قرارات وقف إطلاق النار :

لم تلتزم (إسرائيل) عملياً بالقرار ٣٣٨، واستمرت في يوم ٢٣ تشرين الأول ١٩٧٣، بالقيام بهجمات برية وجوية على المواقع المصرية، كما واصلت تطوير الهجوم على الضفة الغربية لقناة السويس، بغية الوصول إلى موقف يؤهلها لأن تفاوض الجانب العربي من موقف القوة[١] وبهدف إتمام الحصار على الجيش المصري الثالث،مدعية ان ذلك الجيش انتهك قرار وقف إطلاق النار[٢].

وفي ٢٣ تشرين الأول ١٩٧٣، اصدر الإتحاد السوفيتي بياناً طالب فيه (إسرائيل) بوقف القتال والعودة لمواقع ٢٢ تشرين الأول، ووصف البيان السوفيتي، إعلان حكومة (إسرائيل) بقبول قرار وقف إطلاق النار بـ (الخديعة الكبرى) وأدان البيان الهجمات (الإسرائيلية) التي تمثل خرقاً واضحاً لقرارات مجلس الأمن[٣].

وبغية إرغام (إسرائيل) على إيقاف ذلك الهجوم، اقتضى الأمر جهوداً دولية إضافية، وخلال تلك المرحلة الحرجة، أصدر مجلس الأمن في يوم ٢٣ تشرين الأول ١٩٧٣ القرار رقم (٣٣٩)، الذي طالب فيه الأطراف المعنية بالعودة إلى خطوط ٢٢ تشرين الأول، وأكد وقف فوري لإطلاق النار، ومطالبة الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرسال مراقبين دوليين للإشراف على وقف إطلاق النار[٤]. وكان من المتفق عليه منذ ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣ ان يقوم الاتحاد السوفيتي

---

(1) Department of State , message from Brezhnev to secretary Kissinger as read by minister vorontsov to the secretary on the telephone on 23 october1973, at 10:40 , a. m, p.1.

(٢) اجارشيف، التأمر ضد العرب، ص٥٠.

(٣) عادل وديع فلسطين، يوميات حرب أكتوبر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، ٢٠٠٩)، ص٣٥٥.

(٤) وليم ب. كوانت، عشر سنوات من القرارات السياسية الأمريكية تجاه النزاع العربي – الإسرائيلي ١٩٦٧-١٩٧٦، سلسلة كتب مترجمة، تسلسل (٧٣١) الهيئة العامة للاستعلامات، (القاهرة، د. ت)، ص٢٠٩.

والولايات المتحدة بإرسال ضباط عسكريون يقومون بدور المراقبين لتأمين عملية وقف إطلاق النار، وقد أوفد الاتحاد السوفيتي بالفعل (٥٠) ضابطاً عسكرياً، إلا ان الولايات المتحدة بقيت تماطل، ثم اعترضت على العدد الذي أوفده السوفيت، ثم أعلنت شكلياً استعدادها لإرسال ٣٢ مراقباً عسكرياً فقط[١].

وقد كررت مصر موافقتها على قرار وقف إطلاق النار بشرط التزام (إسرائيل) بالقرار، إلا ان العمليات العسكرية استمرت على طول الجبهة، ولم تلتزم (إسرائيل) بقرار مجلس الأمن[٢].

وقد أوجزت وثيقة أمريكية مؤرخة في ٢٤ تشرين الأول ١٩٧٣، المشاكل التي تواجه وقف إطلاق النار بـ:

١- الطبيعة الجغرافية الصعبة.
٢- العدد غير الكافي من المراقبين.
٣- الدوافع المختلفة للقبول بوقف إطلاق النار.
٤- التفسيرات المتناقضة لقرار وقف إطلاق النار[٣].

ونتيجة لعدم التزام (إسرائيل) بقرار مجلس الأمن، أصدرت الحكومة السوفيتية في ٢٤ تشرين الأول، بياناً تضمن صيغة الإنذار لـ (إسرائيل)، وانتقدت فيه الموقف الأمريكي، واصفة الولايات المتحدة بأنها في الوقت الذي تتظاهر بأنها تؤيد قرار وقف إطلاق النار في الأمم المتحدة، فإنها تشجع (إسرائيل) في اعتداءاتها، وتمدها باحتياجاتها الكافية من الأسلحة[٤].

وسلم اناتولي دوبرنين (السفير السوفيتي في واشنطن) مذكرة إلى وزير الخارجية الأمريكي، تتضمن تهديداً بإرسال قوات سوفيتية إلى المنطقة، جاء فيها: ((اننا نلح بشدة ان نرسل كلانا قوات لتنفيذ وقف إطلاق النار، وإذا لم تفعلوا ذلك، فقد

---

(1) Fahmy, Op .Cit., p.41.

(٢) حمدي الكنسي، الحرب طريق السلام، إصدارات مجلة النهار، (القاهرة، ١٩٩٧)، ص٢٥٦.

(3) Department of State, Briefing memorandum, from: INR – Ray, S. cline to the Secretary, (Cease – fire problems), 24 Oct, 1973, p.1-2

(٤) الشاذلي، المصدر السابق، ص١٣٥.

نرى أنفسنا مضطرين لتدبير العمل منفردين))[١]، وفي اليوم نفسه (٢٤ تشرين الأول)، رفع الاتحاد السوفيتي درجة الاستعداد لست فرق جنود مضلات قوامها ٤٥٠٠٠ رجل [٢]. وإزاء ذلك قام كيسنجر بتخويل من القيادة الأمريكية برفع درجة التأهب النووي ووضع القوات الأمريكية في حالة تأهب[٣].

كما شهد يوم ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٣، زيادة في الحضور البحري السوفيتي، وفي اليوم نفسه رصدت الأقمار الصناعية الأمريكية، إقلاع مجموعة كبيرة من الطائرات السوفيتية، التي تبين فيما بعد بأنها قامت بنقل كميات من الأسلحة إلى الدول العربية. في حين كانت الولايات المتحدة تخشى من قيام تلك الطائرات بنقل قوات سوفيتية إلى الشرق الأوسط[٤].

وفي٢٦ تشرين الأول ١٩٧٣، صرح برجنيف قائلاً: ((ان أسباب التوتر تعود إلى احتلال إسرائيل للأراضي العربية، عقب عدوانها، والى رفض تل أبيب الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعوب العربية والى مساندة قوى العدوان الرأسمالية لها...))[٥] وفي نفس اليوم بعث برجنيف رسالة إلى الحكومة الأمريكية، طلب فيها ممارسة ((تأثير عاجل وفاعل)) على (إسرائيل)، من اجل ضمان التزامها بعدم القيام بأعمال عدوانية ضد الجيش المصري الثالث المحاصر، وفي تلك الرسالة لم يقم برجنيف بالتهديد بأي إجراءات منفردة، ولكنه حذر فقط، من ان عدم استجابة

---

(١) نقلاً عن: سعد الدين إبراهيم، كيسنجر وصراع الشرق الأوسط، دار قباء للطباعة والنشر، (القاهرة، ٢٠٠٠)، ص٩٧؛ إسماعيل صبري مقلد، قضايا دولية معاصرة، مؤسسة الصباح، (الكويت، ١٩٨٠)، ص٢٠٧.

(٢) حسن مصطفى، معارك الجبهة المصرية في حرب رمضان١٩٧٣، مديرية المطابع العسكرية، (بغداد، ١٩٨٢)، ص٤٧٢.

(٣) ارون ديفيد ميلر، ارض طالت وعود عودتها، البحث الأمريكي عن السلام بين العرب وإسرائيل، ترجمة: أياد احمد، الدار العربية للعلوم، (بيروت، ٢٠٠٩)، ص١٣٣.

(4) Karen Dawisha, "Soviet decision making in the Middle East :the 1973 October war and the 1980 Gulf war " ,lnternational Affairs, No.1,(Winter,1981), p.52.

(٥) نقلاً عن: عبد المنعم زنابيلي، تشرين في مجلس الأمن، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، (دمشق، ١٩٧٤)، ص٢٠١.

الولايات المتحدة سيثير شكوكاً عميقة لديه في مدى التزام الولايات المتحدة، بالتفاهم الذي تم التوصل إليه مع كيسنجر في موسكو بخصوص وقف فوري لإطلاق النار[١].

وبعد مداولات أمريكية- سوفيتية، صدر قرار مجلس الأمن المرقم(٣٤٠) بتاريخ ٢٦ تشرين الأول١٩٧٣،المتضمن المطالبة بوقف فوري وكامل لإطلاق النار، ودعوة الأمم المتحدة لزيادة عدد المراقبين الدوليين على جانبي القناة، وإنشاء قوة طوارئ دولية تحت إشراف مجلس الأمن[٢] وفي ٢٧ تشرين الأول تقدمت الولايات المتحدة باقتراح إجراء مباحثات مباشرة بين مصر و(إسرائيل)[٣]. وبذلك بدأت الحكومة الأمريكية بتنفيذ السياسة التي عرفت بسياسة (الخطوة... خطوة)، التي بدأ فعلها يؤثر في تفرقه التحالفات العربية، وتأجيج تناقضاتها، وكانت الحكومة المصرية من مؤيدي تلك السياسة[٤].

وفي ٢٧ تشرين الأول تحدد مكان اللقاء الأول بين مصر و(إسرائيل) عند علامة الكيلو(١٠١) على طريق القاهرة - السويس، وتم الأتفاق على ان تكون المباحثات تحت إشراف الأمم المتحدة لمناقشة الاعتبارات العسكرية الخاصة بتطبيق قرارات مجلس الأمن. وفي ٢٨ تشرين الأول عقد أول اجتماع مباشر بين الجانبين[٥].

وفي ٧ تشرين الثاني١٩٧٣، وصل كيسنجر إلى القاهرة خلال زيارته لمنطقة الشرق الأوسط، حيث اجتمع بالرئيس المصري، وأسفرت مباحثاته في مصر عن ثلاث نتائج مهمة تمثلت بـ:

---

(١) للاطلاع على نص الرسالة ينظر: بير، المصدر السابق، ص-ص٤٠٧-٤٠٨.

(٢) فؤاد، المصدر السابق، ص٢٤١.

(٣) فيليب روندو، الشرق الأوسط في سعيه إلى السلام، ترجمة: كمال الخولي، دار المنشورات العربية، (بيروت، ١٩٨٣)، ص٣٧. كانت الولايات المتحدة، قد سلكت إستراتجية واضحة، دعمت فيها اتجاهات التسوية المنفردة، وبذلك تبنت في سياستها مبدأ رفض التعامل مع الدول العربية كمجموعة، أو نظام له شخصيته المعنوية. للتفاصيل ينظر:

Edward R. Sheehan, " How Kissinger Did it: Step by Step in Middle East" , Foreign policy, No. 22, (Spring, 1976), p.p3-70

(٤) جمال محمد عبد الله، التنافس السوفيتي- الأمريكي حيال مصر١٩٦٧-١٩٨١، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص١٧٨.

(٥) طه المجذوب، حرب أكتوبر- طريق السلام، الهيئة العامة للاستعلامات، (القاهرة، ١٩٩٣)،ص٥٣.

اولاً: الأتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة، وتم ذلك فعلاً من خلال رفع قسمي رعاية المصالح لكلا البلدين إلى مرتبة سفارة[١].

ثانياً:- التوصل إلى اتفاق لتثبيت وقف القتال بين مصر و(إسرائيل).

ثالثاً:- البحث في مؤتمر سلام تشارك فيه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والأطراف المعنية مباشرة بالنزاع وذلك بإشراف مجلس الأمن [٢] كما هدفت تلك الزيارة إلى تقليص النفوذ السوفيتي في المنطقة[٣]. وعندما التقى السادات بكسنجر ابلغه بانه لا ينوي عقد أي صفقات أسلحة مستقبلاً مع السوفيت وانه ينوي تقليص نفوذهم في مصر[٤] كما هدفت الزيارة أيضا إلى محاولة رفع الحظر النفطي الجزئي الذي فرضته الدول العربية المصدرة للنفط على الدول المساندة لـ (إسرائيل)[٥].

وقد نظر السوفيت إلى تلك الزيارة، والى قرار مصر باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، دليلاً واضحاً على نية القيادة المصرية في الابتعاد عنهم، وبالتالي استبعادهم عن المفاوضات الدولية التي أعقبت حرب تشرين ١٩٧٣، ومن ثم فقد كان ذلك التقارب المصري- الأمريكي محل انتقاد من قبل الصحافة السوفيتية[٦].

---

(١) فؤاد، المصدر السابق، ص٢٥٤.

(٢) المقدم الهيثم الأيوبي، اتفاق فصل القوات الثاني في سيناء ١٩٧٥، ط١، دراسة تحليلية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت)، ص٨٣.

(٣) جمعة، المصدر السابق،ص١٢٧.

(4) Kreutz, Op .Cit. , p.113.

(٥) كانت جمهورية العراق سباقة في مسالة استخدام النفط كسلاح في المعركة، فقامت في ٧ تشرين الأول١٩٧٣ بتأميم مصالح الولايات المتحدة وهولندا في شركة نفط البصرة، كما قررت باقي الدول العربية في ١٧ تشرين الأول فرض حظر نفطي جزئي على الدول المؤيدة لـ (إسرائيل). للمزيد من التفاصيل ينظر: حامد ربيع، سلاح البترول والصراع العربي- الإسرائيلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٧٤)، ص-ص١٤٤-١٤٥؛ إبراهيم شحاته، حظر تصدير النفط العربي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،(بيروت، ١٩٧٥) ص،ص٤-٥.

(٦) نقلاً عن: فريدمان، المصدر السابق، ص٢١٠.

وفي الساعة ٣/١٠ من بعد ظهر يوم ١١ تشرين الثاني١٩٧٣ تم توقيع اتفاق (النقاط الست)، داخل خيمة عسكرية، عند نقطة الكيلو (١٠١)، الذي تضمن موافقة مصر و(إسرائيل) على مراعاة وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن الدولي بدقة، وموافقة الجانبان على بدء محادثات فورية، لتسوية قضية العودة إلى خطوط وقف إطلاق النار القائمة في ٢٢ تشرين الأول ضمن نطاق اتفاق على فصل القوات بإشراف الأمم المتحدة، وضمان وصول تموينات يومية لمدينة السويس، وان تحل نقاط تفتيش دولية محل نقاط التفتيش (الإسرائيلية) على طريق القاهرة - السويس، وبمجرد إقامة تلك النقاط سيتم تبادل أسرى الحرب بما فيهم الجرحى[١]. وقد مثل الجانب المصري في ذلك الاجتماع اللواء محمد عبد الغني الجمسي (مساعد رئيس الأركان المصري) ومثل الجانب الإسرائيلي الجنرال اهرون ياريف (مساعد رئيس الأركان الإسرائيلي)، واشرف على توقيع الأتفاق انزيو سيلا سيفيو(قائد قوات الطوارئ الدولية)[٢].

وخلال الفترة من (٢٦-٢٨ تشرين الثاني١٩٧٣) عقد في الجزائر مؤتمر القمة العربي بهدف التخطيط للمرحلة التالية من الصراع العربي- (الإسرائيلي) وتأكيد وحدة الصف العربي في مواجهة التحديات التي أفرزتها حرب تشرين[٣].

وبعد ان استعرض القادة العرب الموقف، اتفقوا على تعزيز التضامن العربي، والاستمرار في تأييد سوريا ومصر ومواصلة الحظر النفطي [٤]. وقد حظي موقف الاتحاد السوفيتي، بتقدير بالغ خلال مؤتمر الجزائر وأبدى المشاركون في مؤتمر ارتياحهم العميق للمساعدات السياسية والعسكرية التي قدمها الاتحاد السوفيتي،

(١) المجذوب، حرب أكتوبر-طريق السلام، ص٢٢١.
(٢) الأيوبي، اتفاق فصل القوات، ص-ص٨٦-٨٧. للتفاصيل ينظر: محمد عبد الغني الجمسي، حرب اكتوبر١٩٧٣، ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، ١٩٩٨)، ص-ص٤٦٥-٤٧٣.
(٣) أكرم نور الدين الساطع، تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين، إحداث- أعلام- وثائق، دار النفائس، (بيروت، ٢٠٠٨)، ص٣٠٣.
(٤) جمعة، المصدر السابق، ص١٢٨.

وغيره من الدول الاشتراكية للدول العربية، واعربوا عن رغبتهم في تطوير التعاون العربي - السوفيتي[١].

وحذر البيان الختامي للمؤتمر من انه: ((إذا ما قوبلت الجهود العربية من اجل السلام بالرفض من قبل إسرائيل وحلفائها فان الدول العربية ستجد نفسها مضطرة إلى مواصلة معركتها التحريرية مهما طال أمدها بجميع الوسائل وفي مختلف الميادين))[٢].

وقد وصف مؤتمر الجزائر من قبل الصحافة السوفيتية بانه عكس القدر المتزايد من الوحدة التي عززتها حرب تشرين ومرت خلالها باختبار قاس[٣].

لقد شهدت الفترة التي أعقبت مؤتمر الجزائر تراجعاً في الدور السوفيتي في حل أزمة الصراع العربي- (الإسرائيلي)، تزامن مع جهود مصرية - أمريكية منسقة للوصول إلى حلول فردية لأزمة الصراع العربي- (الإسرائيلي). ومنذ البداية حاولت الولايات المتحدة إبعاد السوفيت عن (مفاوضات السلام) في الشرق الأوسط، لكي يحسب أي نجاح في تلك المفاوضات لصالحها فقط[٤]. ويعزي محمود رياض (وزير الخارجية المصري السابق) ذلك التراجع في الموقف السوفيتي إلى الروتين والبيروقراطية الزائدين في عملية اتخاذ القرار السوفيتي، وان اتخاذ أي موقف سياسي، إزاء أي تطورات سياسية طارئة في الشرق الأوسط، يحتاج إلى الوقت الذي يستلزم الحصول على موافقة القيادة السوفيتية الجماعية في موسكو، وهو الأمر الذي يستغرق بضعة أيام، بينما استطاع كيسنجر بما لديه من تفويض من حكومته، ان يحتل وحده ميدان العمل السياسي في المنطقة خلال تلك الفترة الحرجة من الصراع العربي- (الإسرائيلي)[٥]. كما ان كيسنجر نجح في الربط بين الدبلوماسية والتهديد العسكري.وذلك ما دفع بالسوفيت إلى التراجع عن مواقفهم السابقة، وتخفيف حدة طلبهم بان يتم شمولهم في قوات حفظ السلام في المنطقة، ومكن كيسنجر من لعب

(١) فريدمان، المصدر السابق، ص٢١٢.
(٢) نقلاً عن: عبد الحكيم، المصدر السابق، ص٢٥٩.
(٣) نقلاً عن: فريدمان، المصدر السابق، ص٢١٢.
(4) Jerome Slater, "The super powers and an Arab – Israeli political settelement: The cold war Years", political scince Quarterly, Vol. 105, No. 4, (1991), p.557.
(٥) رياض، المصدر السابق، ج١، ص٤٩١.

دور فريد في الوساطة العربية- (الإسرائيلية)[١]. وخلال تلك الفترة عادت في مصر حملة التشهير بالاتحاد السوفيتي وسياسته ومواقفه وأسلحته[٢].

ومع تزايد قناعة الاتحاد السوفيتي بالتوجهات المصرية نحو الولايات المتحدة، والمراهنة على اعتبارها الدولة الوحيدة القادرة على الضغط على (إسرائيل)، والوصول لحل مناسب للازمة، بدأ السوفيت يركزون في مساعدتهم، على القوى الأكثر تمسكاً وتصميماً على مواصلة النضال، فساندوا سوريا وأمدوها بكميات كبيرة من السلاح، ووطدوا علاقتهم بمنظمة التحرير الفلسطينية، واعترفوا بها كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني[٣].

- مؤتمر جنيف (٢١-٢٢ كانون الأول ١٩٧٣)، وأثره في العلاقات المصرية – السوفيتية:

في مطلع كانون الأول ١٩٧٣، تصاعد توتر الموقف على الجبهتين المصرية والسورية، وتزايدت حوادث خرق وقف إطلاق النار، واستمرت العمليات القتالية، وازداد على اثرها وضع القوات (الإسرائيلية) الموجودة على الضفة الغربية لقناة السويس حرجاً، بعد ان أعادت القوات المصرية تنظيمها، وقامت بتطويق القوات (الإسرائيلية) المتمركزة هناك[٤].

وبغية تحاشي المزيد من التدهور في الموقف عاد كيسنجر إلى المنطقة العربية ليهيئ الأجواء لقعد مؤتمر جنيف، واجتمع الرئيس المصري به مرة أخرى، وأفصح له في تلك المرة عن شكوكه تجاه السوفيت، وعن رغبته في إنهاء وجودهم في مصر، وذلك من خلال إلغاء معاهدة الصداقة المصرية – السوفيتية، وأشار كذلك إلى

---

(1) Peter W. Dickson, Kissinger and the meaning of History, by Camberidge university press, (New York, 1978), p.111.

(٢) من مظاهر تلك الحملة، إثارة الشكوك حول الدور السوفيتي في وفاة الرئيس المصري جمال عبد الناصر، وضلوع الأطباء السوفيت في ذلك، وقد استند أصحاب تلك الادعاءات إلى وثيقة بريطانية، وظفت في تلك الحملة المنظمة، التي قادتها عناصر يمينية مصرية للذيل من عبد الناصر وعلاقاته بالسوفيت ينظر: أنيس الدغيدي، الـ C. I. A، ملفات الحكام العرب، ط١، دار الكتاب العربي، (دمشق، ٢٠٠٦)، ص٣٣؛ حسنين كروم، عبد الناصر المفترى عليه، ط٥، دار الموقف العربي، (القاهرة، ١٩٨٥)، ص٥ وما بعدها.

(٣) حمدان وآخرون، المصدر السابق، ص٩٧.

(٤) الأيوبي، اتفاق فصل القوات، ص٩٧.

حاجته لنهاية سريعة لإجراءات عملية السلام، لكي يتاح له تحقيق أهدافه ونواياه تجاه السوفيت[١].

ويظهر ان التفكير في عقد مؤتمر دولي في جنيف كان قد بدأ أثناء حرب تشرين من خلال الاتصالات الأمريكية – السوفيتية، بعد ان تبين للولايات المتحدة مدى خسائر الجانب (الإسرائيلي) في الحرب، واستحالة نجاحها عسكرياً في إنهاء الحرب لصالحها، فاتفقت الدولتان على عقد مؤتمر للسلام في مدينة جنيف تحت إشرافهما لغرض التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط، على أساس تنفيذ القرار (٢٤٢). إلا انه وبمجرد نجاح (إسرائيل)، في إحداث ثغرة في القوات المسلحة المصرية، وقطع طريق إمدادات الجيش الثالث، بدأ كيسنجر يعمل على تفريغ فكرة المؤتمر من مضمونها والتركيز على المسائل الإجرائية، لا سيما بعد ان ضمنت (إسرائيل) مركزاً تفاوضياً قوياً، وأصبح اشتراك الاتحاد السوفيتي في المؤتمر يشكل قوة ضاغطة لصالح العرب، بسبب إصراره على الحل الشامل[٢].

وعلى الرغم من التراجع الأمريكي في مسالة الالتزام بعقد المؤتمر، إلا ان الولايات المتحدة وافقت في النهاية على فكرة المؤتمر بسبب ضغط كبير من جانب الحكومة السوفيتية، و ان الولايات المتحدة كانت تخشى من ان يعطي ذلك المؤتمر للاتحاد السوفيتي، فرصة كبيرة في لعب دور مهم في مفاوضات الشرق الأوسط، بل ان اشتراكه وقيامه بذلك الدور يعد بمثابة اعتراف أمريكي بان للاتحاد السوفيتي مصالح مشروعة في المنطقة، وأكثر من ذلك كان يمكن ان تجد موسكو تشجيعاً للمطالبة بالقيام بدور مماثل في مناطق أخرى تعاني من الصراعات في العالم، وبالتالي تعمل على تقييد سياسة الولايات المتحدة[٣].

وفي ٢١ كانون الأول ١٩٧٣ عُقد مؤتمر السلام بشأن الشرق الأوسط في جنيف وحضره ممثلون عن كل من الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد

(١) جمعة، المصدر السابق، ص١٣١؛ فؤاد، المصدر السابق، ص-ص٢٦٦-٢٦٧.
(٢) رياض، المصدر السابق، ج٣، ص٢٢٩.
(3) Fahmy, Op. Cit., p.60.

السوفيتي ومصر والأردن و (إسرائيل)[١]، وكان دور الأمم المتحدة شكلياً في المؤتمر، ذلك لان وزيري خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي كانا بمثابة الرئيسان المناوبان للمؤتمر. وبينما تركزت جهود كيسنجر حول الوصول إلى اتفاق سريع لفصل القوات المتحاربة، على أساس ان تحقيق ذلك الفصل يسهل كثيراً من مهمة وقف إطلاق النار[٢]. كان الموقف السوفيتي في مؤتمر جنيف مؤيداً للجانب العربي، وجاء في كلمة غروميكو التي ألقاها أثناء المؤتمر:

((ان اي وثيقة تصدر عن المؤتمر يجب ان تشتمل على التزام واضح من إسرائيل بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧...))[٣].

ورغم تباين الآراء وعدم التوصل إلى قاسم مشترك للحوار، فقد توصل المجتمعون إلى اتفاق على عقد مفاوضات عسكرية فورية بين مصر و (إسرائيل)، هدفها التوصل إلى اتفاق حول فصل القوات المتمركزة عند قناة السويس وتشكيل لجان عمل أخرى للبحث في عدة قضايا تتعلق بالصراع العربي – (الإسرائيلي)[٤].

لم يسفر مؤتمر جنيف عن نتائج مهمة لحل مشكلة الشرق الأوسط، ولم تتوصل الأطراف الدولية فيه إلى فكرة سلام حقيقي، بل انه أسفر عن نتيجة وصفت بأنها دون مستوى الطموحات والآمال التي عقدتها الأطراف العربية عليه، تلك النتيجة التي تمثلت بتكوين لجنة عمل عسكرية مهمتها بحث مسألة فصل القوات العربية – (الإسرائيلية)[٥].

ومع ان المؤتمر لم يحقق أي نتائج ملموسة بشأن الانسحاب (الإسرائيلي)، فقد كان أثره في السياسة العربية واضحاً، وأدى غياب سوريا وفلسطين عن المؤتمر وحضور مصر والاردن إلى تصدع في الصف العربي، وبدا واضحاً ان الحكومة

(١) محمد جمال الدين العلوي، الصراع العربي – الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكية، (١٩٧٣-١٩٧٩)، (دراسة تاريخية - سياسية)، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٠، ص٥٠.

(٢) شريف جويد العلوان، تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي – الصهيوني، دار واسط للنشر، (بغداد، ١٩٨٢)، ص٧٧.

(٣) عادل مالك، من رودس إلى جنيف، دار النهار للنشر، (بيروت، ١٩٧٤)، ص٣٤٨.

(٤) الأيوبي، المصدر السابق، ص١٠١.

(٥) عبد العظيم رمضان، العلاقات المصرية – الإسرائيلية ١٩٤٨-١٩٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (القاهرة، ١٩٩٢)، ص٨٧.

المصرية، كانت تسعى إلى حل منفرد يضمن سلامة الجيش المصري الثالث، من خلال اتفاق لفصل القوات وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل ٦ تشرين الأول ١٩٧٣ [١].

ولابد ان السوفيت وجدوا صعوبة فائقة في فهم حسابات العالم العربي، التي أوصلت الأمور إلى هذا الحد، ومن المؤكد ان صيغة الرسالة التي إرسلها غروميكو إلى السادات، بعد مؤتمر جنيف، كانت تتضمن مزيجاً من الغضب والاسترضاء إذ جاء فيها: ((لو ان العرب والسوفيت حافظوا على تعاون وثيق فيما بينهم بعد الحرب، لجاء مؤتمر جنيف بنتائج أفضل بكثير لكل منهما))[٢].

وبما ان السوفيت كانوا ضد الحلول الفردية، وكانوا دائماً مع حل شامل يضمن لجميع الأطراف العربية حقوقها. فان الافتراق والاختلاف بين مصر والاتحاد السوفيتي بدا واضحاً، وكان يوازي ذلك الافتراق تقارباً مصرياً أمريكيا يضمن للقيادة المصرية تحقيق حلول منفردة على شكل اتفاقيات، تتم على مراحل[٣].

ونتيجة لذلك لم يكن للاتحاد السوفيتي دواعٍ كثيرة للشعور بالارتياح تجاه تطورات الشرق الأوسط، فقد شعر بان حلفاءه كافئوا دعمه العسكري والسياسي لهم، باستئناف العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة، واستقبال وزير خارجيتها في القاهرة بوصفه (صانع السلام) ولا شك بان تلك النتائج نبهت الحكومة السوفيتية مجدداً إلى المخاطر التي تحيق بمصالحهم في الشرق الأوسط، فطوال ثمان عشر سنة دأب الاتحاد السوفيتي على استغلال الصراع العربي – (الإسرائيلي) من اجل بناء وتعزيز نفوذه في المنطقة على حساب الولايات المتحدة، وذلك من خلال قيامه بدور النصير الأول للقضية الفلسطينية، لذا فان أي تسوية لذلك الصراع ستحرم

(١) جمعة، المصدر السابق، ص١٣١.، كان موضوع العودة إلى خطوط ٥ تشرين الأول، قد طرح في ١٧ تشرين الثاني ١٩٧٣، من قبل القيادة العسكرية (الإسرائيلية) على اعتبار ان من غير الممكن تحديد خطوط ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣. الأيوبي، المصدر السابق، ص٩١.

(٢) نقلاً عن: مجموعة مؤلفين، النار والجليد، المصدر السابق، ص٢٠٧.

(٣) وقد تم ذلك فعلاً من خلال اتفاقية فض الاشتباك الأولى في كانون الثاني ١٩٧٤ مع مصر، واتفاقية فض الاشتباك مع سوريا في أيلول ١٩٧٤، واتفاقية فض الاشتباك الثانية مع مصر في أيلول ١٩٧٥. هنري لورنس، اللعبة الكبرى - الشرق العربي المعاصر والصراعات الدولية، ترجمة: د. محمد مخلوف، ط١، دار قرطبة للنشر والتوثيق، (د. م، ١٩٩٢)، ص-ص٢٨٧-٢٨٨.

الاتحاد السوفيتي من تلك الميزة، وتسهل العودة السريعة للنفوذ الأمريكي إلى المنطقة[١].

وهكذا نجحت الحكومة المصرية في إقصاء السوفيت عن عملية السلام، وأعادت إلى مصر حضوراً أمريكيا مكثفاً، وعلى ذلك النحو نجح الرئيس المصري في استخدام الأسلحة السوفيتية، وبفاعلية لكي يتوصل في النهاية إلى تقارب نهائي مع الغرب[٢].

كما واجهت الحكومة السوفيتية بعد الحرب مشكلة انحسار نفوذها في مصر مرة أخرى بعد ان كان قد عاد إلى سابق عهده جزئياً نتيجة شحنات المعدات العسكرية السوفيتية الضخمة المرسلة إليها[٣].

ومع ذلك فهناك من يرى بان الاتحاد السوفيتي ربح من خلال تجربة حرب ١٩٧٣، معلومات عملية مهمة تتعلق بمدى كفاءة معداته العسكرية، التي استعملتها القوات العربية، ففي الوقت الذي حصلت فيه الدبابات السوفيتية، وحاملات الجنود المختلفة، على تجارب حربية قيمة، سنحت الفرصة للسوفيت خلال الحرب لمعرفة مدى فاعلية معدات العبور المائية، عندما استعملتها القوات المصرية بنجاح أثناء عبور قناة السويس، وشهد السوفيت جوانب القصور في طائراتهم من طراز (ميج ٢١) في المعركة ضد الطائرات (الإسرائيلية)، وأتاحت لهم الحرب فرصاً إضافية لمعرفة مدى التحسينات التي طرأت على الطائرات الأمريكية من نوع ف-٤ وف أ، كما أعطت الحرب للسوفيت دروسا كبيرة في معرفة مدى فاعلية أجهزتهم الالكترونية مقارنة بنظيرتها الأمريكية[٤].

---

(١) ديمتري سايمز "النهج السوفيتي تجاه الصراع العربي – الإسرائيلي" مجلة السياسة الدولية، العدد (٧٤)، تشرين الأول ١٩٨٣، ص٩٧؛ المسح الاستراتيجي لعام ١٩٧٣، المصدر السابق، ص٨٤.

(٢) قرم، المصدر السابق، ص٢٥٥.

(3) O. M. Smolansky "The United State and The Soviet Union in the Middle East" proceedings of the Acasemy of political Science, Vol. 33, No. 1, 1978, p.105.

(٤) ميزان التسليح العربي – الإسرائيلي منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣، تقرير للمعهد الأمريكي للأبحاث السياسية، ترجمة: نيقولا صيقلي، دار القدس، (د. م، ١٩٧٤.)، ص٧٠.

ويرى نيكولاي ايفلييف (الملحق العسكري في السفارة السوفيتية في مصر) ان من أهم الغنائم التي حصل عليها الاتحاد السوفيتي في حرب ١٩٧٣، هي الدبابة الأمريكية طراز (M٦٠)، المعدلة، التي كانت تعد آنذاك حديثة الصنع، ومن الغنائم الأخرى كذلك طائرة استطلاع أمريكية تم نقلها إلى الاتحاد السوفيتي[١]

ومن جهة ثانية فان قرار حظر النفط العربي أدى إلى ارتفاع اسعار النفط واستفاد السوفيت لكونهم من الدول المصدرة للنفط[٢].

(١) لقاء مع نيكولاي ايفلييف، (الملحق العسكري في السفارة السوفيتية في مصر)، المصدر السابق.

(٢) شارل زور غبيب، سياسة الكبار في البحر الأبيض المتوسط، ترجمة: خضر خضر، توزيع جروس بيرس، (بيروت، ١٩٨٦)، ص٣٧.

(٣) وازداد تدهور العلاقات المصرية – السوفيتية بعد انتقاد الاتحاد السوفيتي لاتفاقيات فصل القوات العربية – (الإسرائيلية)، واعتبارها محاولة أمريكية للانفراد بإدارة الأزمات في المنطقة، كما وقعت خلافات بين مصر والاتحاد السوفيتي بشان الديون العسكرية والاقتصادية السوفيتية على مصر واستمرت العلاقات بين البلدين على تلك الشاكلة من الخلافات وفقدان الثقة حتى بلغت الأمور ذروتها في ١٤ آذار ١٩٧٦، حينما اصدر الرئيس المصري قراراً بإلغاء معاهدة الصداقة والتعاون من الاتحاد السوفيتي ينظر: هاشم علي محسن، الحرب الرابعة والقياس العلمي لتحديد طابع الحرب، دار الطليعة للطباعة، (بيروت، د. ت)، ص١٥٠؛ حمدان وآخرون، المصدر السابق، ص٩٨؛ جلال أمين، قصة ديون مصر الخارجية من عصر محمد علي إلى اليوم، دار الفجر، (القاهرة، ١٩٨٧)، ص٨٢؛ "القرار الجمهوري بشأن إنهاء العمل بالمعاهدة المصرية – السوفيتية، ١٤ مارس ١٩٧٦" السياسة الدولية (القاهرة)، العدد (٤٥) تموز ١٩٧٦، ص٢٤٣.